الأمم المتحدة

A/C.2/62/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
7 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد صالح (نائب الرئيس) . . . . . (لبنان)

المحتويات

البند ٥٩ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (تابع)

(ب) الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (تابع)

(ج) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-55068 (A)

بالنظر إلى غياب السيدة لينتونين (فنلندا)، ترأس الجلسة السيد صالح (لبنان)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ٥٩ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) **الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية** (تابع) (A/62/188 و A/62/211)

(ب) **الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية** (تابع) (A/62/73-E/2007/52، و A/62/74-E/.2007/54، و A/62/211، و A/62/253، و A/62/326)

(ج) **التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية** (تابع) (A/62/39 (الملحق رقم ٣٩)، A/62/155، و A/62/211، و A/62/295)

١ - **السيدة سليفيرا** (أوروغواي): تكلمت باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور)، فقالت إنه من المهم المضي في زيادة التجارة بين بلدان الجنوب. فقد وسَّعت بلدان السوق المشتركة ''ميركوسور'' التعاون التقني مع البلدان النامية الأخرى فأدت بذلك دورا هاما في تعزيز مؤسسات هذه البلدان من أجل نقل المهارات بشكل سريع فعال.

٢ - وأضافت قائلة إن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية قد استفادت أكبر فائدة من التعاون مع السوق المشتركة ''ميركوسور''. بيد أن البلدان المتوسطة الدخل لا يزال نصيبها حوالي ثلثي فقراء العالم، والتعاون بين بلدان الجنوب فيه إمكانيات كبيرة للحد من الفوارق بين الأغنياء والفقراء ضمن البلدان، وللقضاء على الجوع والفقر من خلال نقل المهارات. والسوق المشتركة (ميركوسور) على استعداد لمشاطرة خبراتها في مجال وضع السياسات الوطنية وكذلك لتقديم المساعدة التقنية والتكنولوجية للبلدان النامية.

٣ - فالتعاون بين بلدان الجنوب يكمل المساعدة التي التزمت بها البلدان المتقدمة إزاء البلدان النامية. وغالبا ما تُطرح تدفقات التعاون بين بلدان الجنوب من المساعدة الإجمالية بالنظر إلى عدم وجود تعريف شامل للتعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك شروطه ووسائل قياس فعاليته. ولذلك لا بد من أن تقوم بلدان الجنوب بوضع جدول أعمال التعاون بين بلدان الجنوب بشكل أساسي.

٤ - ومن الضروري إعادة النظر في أساليب عمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب، ومكتبها. فعقد اجتماع واحد كل سنتين دون تحديد دور واضح للجنة فيما بين الدورات ليس كافيا. كما أنه من الأهمية بمكان تحليل تنفيذ قرارات اللجنة الرفيعة المستوى من قبل الدول الأعضاء والمنظمة. كما ينبغي تقديم نتائج تقييم التعاون بين بلدان الجنوب الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الدول الأعضاء.

٥ - وأعربت أخيرا عن ترحيب السوق المشتركة ''ميركوسور'' باقتراح الأرجنتين باستضافة مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل في عام ٢٠٠٨.

٦ - **السيد لابيه** (شيلي): قال إن وفده يُعلق أهمية كبيرة على الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات وإنه على ثقة من أن جميع الأطراف المعنية ستبدي حُسن النية والمرونة خلال مداولات اللجنة.

٧ - إذ لا بد للبلدان النامية من أن تكون قادرة على الاستفادة من الاتجاهات الجديدة في التعاون التقني. وفي حين أن اعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو خطوة كبيرة إلى الأمام، فهو في حاجة ماسة إلى الاستكمال.

٨ - وما تراه شيلي، باعتبارها من البلدان المتوسطة الدخل، هو أن مساعدتها المقدمة من البلدان المتقدمة آخذة في التناقص لصالح البلدان النامية، مما زاد فيما تلاقيه من صعوبة في توطيد التقدم الذي تُحرزه. ومن المهم بالنسبة للجنة أن تنظر في حالة البلدان المتوسطة الدخل، التي ما برحت تتطلب تعاونا فعالا من البلدان المتقدمة في مجالات، مثل الابتكار، والعلوم، والتكنولوجيا، وتخصص العمال. وغالبا ما تُعاني البلدان المتوسطة الدخل من توزيع غير متكافئ للثروة، مع نسبة كبيرة من الناس الفقراء. وإذا ما دامت الحال الراهنة فقد تُعرض التنمية للخطر في كثير من البلدان. فالتعاون بين بلدان الجنوب يتطلب مشاركة فعالة من جانب الأعمال التجارية والمجتمع المدني.

٩ - وأعرب في الختام عن أمل وفده في أن يُتخذ قرار في الدورة الحالية بعقد مؤتمر دولي لاستعراض خطة عمل بوينس آيرس لعام ١٩٧٨.

١٠ - **السيد باوم** (سويسرا): قال إنه رغم إحراز تقدم في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، فإن تنفيذ استعراض عام ٢٠٠٤ الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لا يزال في تلكؤ؛ وإنه يجب على اللجنة، عند قيامها باستعراض عام ٢٠٠٧، وضع الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة في هيكل التعاون الإنمائي الأوسع نطاقا، كما يجب عليها أن تُحسن استجابته وفعاليته. وأعرب عن اتفاق وفده مع الأمين العام على أنه يجب الاضطلاع بأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية تلبية للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية بطريقة مرنة ووفقا للأولويات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لتلك البلدان. وفي الوقت ذاته، يجب أن تستند الأنشطة الإنمائية بشكل راسخ إلى عالمية حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة.

١١ - وكان من شأن عدم إمكانية التنبؤ بالتمويل الأساسي ومشاطرة الأعباء فيما بين الدول الأعضاء بشكل غير متكافئ أو عدم المشاطرة على الإطلاق جَعل المنظمة معرضة بلا مبرر لأولويات المانحين القصيرة الأجل، مما يقوض سلطة الآليات الناظمة الحكومية الدولية المعنية. ومن شأن هذا الموقف إضعاف دور المنظمة وتهديد شرعيتها. ولذلك تدعم سويسرا المنح الجيد المتعدد الأطراف القائم على أساس إمكانية التنبؤ بالتمويل وجودته، والتعهد بالتبرعات المتعددة السنوات، والتأكيد على المساهمات الأساسية، والاتفاقات المعقودة فيما بين الدول الأعضاء بشأن مشاطرة الأعباء. وأعرب عن الترحيب بالبلدان النامية ذات الدخل المتوسط الأعلى، ولا سيما البلدان المساهمة بشكل صاف، للاشتراك في هذه المبادرات.

١٢ - وأضاف قائلا إنه ينبغي للجمعية العامة أن تقر تعريف تطوير القدرات المقترح من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وفيما يتعلق بآليات تنسيق القطاعات، لا بد لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة من أن توسع مشاركتها كتبيان لالتزامها باستجابة متماسكة للأولويات الوطنية. ومع بذل هذه الجهود، ينبغي للحكومات والجهات المانحة أن تضمن تمثيل المنظمة بحكم الوظيفة كي تستفيد آليات تنسيق الجهات المانحة هذه من الخبرة التقنية لدى المنظمة.

١٣ - وأثنى على الجهود التي بُذلت خلال السنوات الثلاث الماضية في سبيل تعميم المفهوم الجنساني وتمكين المرأة، فقال

إن الحاجة تدعو الآن إلى إيلاء اهتمام محدد لآليات المساءلة المؤسسية.

١٤ - كما تدعو الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لإنجاز التوفيق بين دورات التخطيط لدى وكالات الأمم المتحدة وانسجامها مع وسائل البرمجة ودورات التخطيط الوطنية. بيد أن وكالات متخصصة كثيرة جدا ما برحت، مع الأسف، عاجزة عن تخطيط أنشطتها على المستوى الميداني وعلى أساس متعدد السنوات. وهذا ما أعاق بشكل خطير قدرة هذه الوكالات على أن تكون جزءا من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأن تُسهم بشكل فعال. فينبغي للوكالات المتخصصة أن تقوم بوزع سلطة أكبر لممثليها القطريين واستخدام البرمجة المتعددة السنوات على المستوى القطري.

١٥ - وأضاف قائلا إنه من الممكن التخفيف بشكل ملموس من النواحي المثيرة للقلق بوجه عام والمتصلة بالاستدامة البيئية وتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات وذلك بضمان أن تتجلى بشكل كاف في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجياتها للحد من الفقر الاحتياجات التي تُعرب عنها الحكومات، وأن يستغل المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري قدرات المنظمة استغلالا كاملا، ولا سيما قدرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك لتلبية احتياجات البلدان النامية المتعلقة ببناء القدرات الحكومية.

١٦ - ففي وسع المنسق المقيم تعزيز التماسك على المستوى القطري على نطاق المنظومة، ولا بد من أن يؤذن له بالكلام والتصرف باسم فريق الأمم المتحدة القطري ونقل رسائله إلى أعلى المستويات الحكومية. وعلاوة على ذلك، لا بد من زيادة المسؤولية الملقاة على عاتق المنسق المقيم عن تحديد موقع المنظمة استراتيجيا، بما في ذلك سلطة توزيع الموارد على المستوى القطري على الأنشطة ذات الأولوية العليا، والمسؤولية عن الاستغلال الأمثل للقدرة والخبرة التقنية لدى الفريق القطري وعبر المراكز الإقليمية للمنظمة.

١٧ - ولا بد أن يكون هناك فصل واضح للواجبات بين المنسق المقيم والمدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على ذلك، تدعو الحاجة إلى أن يستبق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيسهل وصول الحكومات إلى كيانات المنظومة الأخرى القادرة على تقديم الخدمات المطلوبة، بدلا من أن يقوم هو ذاته بتقديم هذه الخدمات. وفي حين أنه يجب توطيد إدارة نظام المنسقين المقيمين بشكل راسخ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ينبغي ألا يكون المنسق المقيم متحيزا لهذا البرنامج.

١٨ - **السيد باجروديا** (الهند): قال إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات يقدم فرصة قيِّمة من أجل الحصول على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وتقديم التوصيات المناسبة من أجل أعمال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل. فهذا الجهاز يحتاج بشكل ملح إلى الإصلاح من ناحية الكفاءة والفعالية، إن كان له أن يقدم مساهمة مجدية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٩ - فتمويل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أساسي بالنسبة لقدرة المنظمة على الأداء بشكل فعال. ومع ظهور اتجاه منحدر في المساعدة الإنمائية الرسمية، تدعو الحاجة بإلحاح إلى التعويض عن النقص الكبير في الموارد المطلوبة من أجل تحقيق تلك الأهداف. كما أن التناقص المستمر في نصيب الموارد الأساسية من المساهمات الإجمالية التي تتلقاها منظومة الأمم المتحدة هو أيضا مدعاة للقلق. والاعتماد المتزايد على التمويل التكميلي إنما يقوض الولايات الأساسية لكيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. أما إمكانية التنبؤ بالتمويل من أجل التنمية والاعتماد عليه فهو مسألة هامة أخرى. فرغم

التقدم المحرز، لم تُحسِّن الأطر التمويلية المتعددة السنوات بشكل ملموس من إمكانية التنبؤ بالتمويل. فكيانات الأمم المتحدة الإنمائية تحتاج إلى موارد أساسية كافية. وعلاوة على ذلك، فإن عدم استرداد التكاليف بالكامل قد خلق انطباعا خاطئا من أن إدارة المشاريع بتمويل تكميلي هي أكثر كفاءة من إدارة البرامج العادية، مما يقوض بدوره قدرة كيانات الأمم المتحدة الإنمائية على جذب التمويل الأساسي في المدى الطويل.

٢٠ - فيجب على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي التركيز على بناء قدراته الخاصة، فضلا عن قدرات البلدان النامية. وفي حين أن تدريب الموظفين الموجودين هو أمر مثالي، فهذا لا يعني بالضرورة عدم توظيف موظفين جدد من الفئة الفنية.

٢١ - وأعرب عن تأييد وفده لزيادة استخدام التنفيذ الوطني وكذلك الخبرات والمؤسسات الوطنية. وأردف قائلا إنه لا بد لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أيضا من بذل جهود جدية لتكييف أنشطته مع القدرات المالية والتقنية الموجودة لدى الحكومات المتلقية ومؤسساتها الوطنية. كما ينبغي أن تكون الملكية والقيادة الوطنيتان من الأولويات.

٢٢ - وأضاف قائلا إن الهند لها التزام طويل الأمد بالتعاون بين بلدان الجنوب. فهناك حاجة ليس إلى تمويل كاف لهذا التعاون من قبل كيانات الأمم المتحدة الإنمائية وللتعاون الثلاثي فحسب، بل أيضا إلى زيادة استخدام تجارب وخبرات الجنوب في الأعمال الجارية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. كما ينبغي تعميم التدابير الداعمة للتعاون بين بلدان الجنوب في البرامج، والأنشطة على المستوى القطري، والمكاتب القطرية. كما أن مساهمات البلدان المتقدمة هامة.

٢٣ - وتابع كلامه قائلا إن الهند تدعم تعزيز القدرة لدى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تعميم المفهوم الجنساني. وفي حين أن الدعوة في هذا المجال هامة، هناك حاجة أكبر إلى دعم جهود البلدان النامية المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وضمن المنظمة ذاتها، هناك قلق من أن عدد موظفات الإدارة العليا، وبخاصة في الفئة الفنية، قد انخفض بشكل ملموس، كما انخفض عدد المنسقات المقيمات. وعلاوة على ذلك، ليس هناك من تحليل لتمثيل المرأة من البلدان النامية، رغم التأكيد على هذه المسألة في قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩. ومن المهم أيضا التركيز على الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، وبخاصة في الظروف التي تعقب الكوارث الطبيعية.

٢٤- ومن الضروري أن تشمل المقترحات الداعية إلى إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي معلومات عن الوفورات التي تحققت من خلال الإصلاح، والأثر في أعباء المكاتب الميدانية في مجال الإبلاغ، وما يتلو ذلك من تحسن في الأداء. وبالإضافة إلى هذا، ينبغي أن تتجلى في المقترحات المرونة في معالجة مختلف احتياجات البلدان النامية والبلدان الخارجة من النزاع. ولا بد من أن يتجلى في مقترحات الإصلاحات الجارية وغيرها من الإصلاحات، كالمقترحات المقدمة بصدد التماسك على نطاق المنظومة، فائدتها بالاستناد إلى تلك المعايير.

٢٥ - **السيدة تيو** (سنغافورة): قالت إن استراتيجية التخفيف من الفقر التي لا يدعمها نمو اقتصادي مستدام لا يمكن أن تنجح في الأجل الطويل. وبهذا المعنى، فإن ازدياد التعاون بين بلدان الجنوب هو وحده الذي يستطيع تعزيز النظم الاقتصادية للبلدان النامية، كما أن إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمارات بشكل تدريجي سيساعد على الاستمرار في هذه العملية. وأعلنت أن سنغافورة هي منافح قوي عن التعاون بين بلدان الجنوب. فبعد أن استفادت سنغافورة من المساعدة المقدمة بعد استقلالها بقليل، ما برحت تسهم منذ ذاك الحين في تدريب الموظفين من

البلدان النامية، بالشراكة مع البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية. وأعربت عن اعتقاد سنغافورة بأن ثمة مجال لمزيد من التوسع في مستويات التعاون الحالية.

٢٦ - **السيدة زين العابدين** (ماليزيا): قالت إنه يجب على أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية أن تحتفظ بطابعها الطوعي والمنحي وبصفة الحياد والتعددية. لذلك يجب التوصل إلى توافق سياسي في الآراء بين العالم المتقدم والعالم النامي كما يجب ألا تدور المناقشات المتعلقة بالمسائل الإنمائية حول محور الشمال - الجنوب.

٢٧ - وأضافت قائلة إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات ينبغي أن يعالج فقط المسائل المتصلة مباشرة بأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية، وليس المسائل الأخرى الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية، والمساعدات الإنسانية، والبيئة. بيد أن القرار المتعلق بالاستعراض يجب أن يشمل تقييما للنهج المحدد في تقرير الفريق، والمعنون، ''توحيد الأداء'' (A/61/583)، كما يجب أن يشمل الدروس المكتسبة من ذاك النهج، مع مراعاة الخصائص والأولويات الوطنية. وعندها يمكن استخدام تلك النتائج في عملية استعراض منتصف المدة. وفي هذه الأثناء، ينبغي تقديم هذه المعلومات إلى المنتدى الوزاري السنوي لاستعراض التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٨ - وأعربت عن قلق وفدها لتجاوز الزيادة في التمويل غير الأساسي النمو في التمويل الأساسي بمقدار كبير؛ وانخفاض نصيب التمويل الأساسي بالنسبة إلى المبلغ الإجمالي للمساهمات الواردة من منظومة الأمم المتحدة، وانخفاض المساهمات الإجمالية المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة من أجل الأنشطة التنفيذية في عام ٢٠٠٦. ومن شأن الزيادة السريعة في التمويل غير الأساسي أن يُهدد ليس الطابع الطوعي والمنحي فحسب بل أيضا صفتي الحياد والتعددية لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية. وبالنظر إلى أن الحاجة ستدعو إلى زيادة سريعة في التمويل الأساسي للتغلب على هذا التهديد، فهي تحث البلدان المتقدمة بشدة على التراجع عن سياساتها القائمة على النمو الصفر فيما يتعلق بالاشتراكات المقررة للميزانيات العادية للوكالات المتخصصة. فهذا سيُمكِّن منظومة الأمم المتحدة من تحسين استجابتها للطلبات الجديدة في جدول أعمال الأمم المتحدة وكذلك للخطط والأولويات الوطنية.

٢٩ - وأضافت قائلة إنه ينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تواصل بذل الجهود لإنشاء نظام شامل مستدام للبيانات المالية والإبلاغ. فهناك فروق هامة بين الطريقة المتبعة لدى الأمم المتحدة ولدى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تعريف المساهمات المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة، وتصنيفها، والإبلاغ عنها. ولذلك فإن وفدها يُشجع هذه المنظمات على الاستمرار في العمل سوية بشكل وثيق في هذا المجال. وبمجرد ظهور نتائج لجهودها التوفيقية، ينبغي إحالة النتائج إلى العملية الحكومية الدولية من أجل مزيد من المداولات والإجراءات، إذا لزم الأمر. فمن المهم أن يكون لدى الحكومات معيار مشترك تُقيِّم به مستويات التمويل.

٣٠ - وما الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال بين البلدان النامية إلا دليل على الدينامية الجديدة لهذه البلدان في السوق العالمية والنمو الصحي في النظم الاقتصادية للبلدان النامية الأكثر تقدما. بيد أنه يمكن فهم الاتجاه الصاعد في التعاون بين بلدان الجنوب على أنه بديل عن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية. فمن الضروري القيام بالمزيد من أجل فهم طبيعة وديناميات التعاون بين بلدان الجنوب. ومن المهم بوجه خاص معرفة ما إذا كانت الأرقام التجارية تُبين

تعمقا و/أو توسعا في العلاقات الاقتصادية بوجه الإجمال بين بلدان الجنوب أو أنها مجرد زيادة في بعض البنود الكبيرة، كالتجارة بالسلع ونقل البضائع إلى الشمال. ومن الضروري أيضا تقييم فعالية برامج بناء القدرات ومدى تبيانها لاحتياجات البلدان المتلقية. وثمة سؤال آخر وهو كيف يمكن للتعاون الثلاثي أن يتجاوز الإطار النظري الحالي المحدود وأن يُعالج بشكل مجد علاقات القوى غير المتكافئة بين العالم المتقدم والعالم النامي.

٣١ - ومن المهم أيضا ضمان الوضوح في الإطار النظري الذي يستند إليه التعاون بين بلدان الجنوب. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد وأن يكون التعاون بين بلدان الجنوب مدفوعا من قبل بلدان الجنوب؛ كما يجب ألا يُنظر إليه على أنه بديل عن التعاون بين الشمال والجنوب؛ كما يجب عدم تحليله وتقييمه باستعمال المعايير ذاتها المستعملة في العلاقات بين الشمال والجنوب؛ كما ينبغي عدم النظر إلى المساهمات المالية المقدمة من البلدان النامية الأكثر تقدما على أنها مساعدة إنمائية رسمية.

٣٢ - **السيد الحبابي** (قطر): قال إن الالتزام الكامل من جانب الأمم المتحدة جوهري من أجل القيام بالدور المطلوب منها في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي تعهد بتعزيز فعالية وتنسيق الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، وبمتابعة تلك النتائج. ومما يعادل ذلك في الأهمية التزامه بالتنفيذ الكامل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، لقرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي حدد مبادئ توجيهية واضحة من أجل تحقيق مزيد من التقدم في هذا الشأن.

٣٣ - كما ينبغي للاستعراض الحالي أن يحدد العقبات والأسباب المتصلة بأي إخفاق في التنفيذ، وأن يقرر كذلك المسؤولية ويضع التدابير من أجل وضع الأمور في نصابها. كما ينبغي النظر في مقترحات الأمين العام الأخرى المتعلقة بتعزيز إدارة الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة وتنسيقها وتماسكها، مع إيلاء الاعتبار اللازم لوحدة هيئات الأمم المتحدة وولاية كل منها. ويمكن، علاوة على ذلك، تحسين البرمجة باستغلال المزايا النسبية لكل هيئة والتنسيق فيما بينها.

٣٤ - وينبغي أن تكون مساعدة الأمم المتحدة الإنمائية شاملة غير متحيزة ومتعددة الأطراف تستجيب لاحتياجات البلدان النامية. كما ينبغي أن يقوم التخطيط والتنظيم على المستوى القطري على أساس خطط التنمية الوطنية وأن يوجَّها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأية أهداف أخرى متفق عليها ومدرجة في الاستراتيجيات الوطنية. كما ينبغي أن يكون التمويل كافيا وثابتا بما يكفي لتعبئته من أجل أغراض المساعدة الإنمائية، ولو أنه من المهم في ذات الوقت استكشاف آليات تمويل جديدة. وأخيرا، وبالنظر إلى الطابع المعقد للعمليات الإنمائية، ينبغي أن تشترك كيانات الأمم المتحدة غير المقيمة في توجيه عملية الإصلاح، مستغلة بذلك تنوع الخبرات لدى المنظمة.

٣٥ - **السيدة جوستافا** (موزامبيق): قالت إنه ينبغي للجنة أن تنتهز الفرصة التي يتيحها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لاستكشاف أفضل الطرق لإصلاح أعمال منظومة الأمم المتحدة وتحسين أداء الأنشطة التنفيذية على المستوى القطري. فأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية تقوم بدور حساس لتلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. لذلك يتعين القيام بالمزيد من أجل تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم البلدان النامية في جهودها لتنفيذ برامجها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر

وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٦ - وأضافت قائلة إن موزامبيق تتمتع بشراكة صحيحة مع منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. بلى، فمنذ عام ١٩٩٨، اتخذت منظومة الأمم المتحدة في موزامبيق خطوات لتحسين مستوى تنسيقها مع الاستراتيجيات الوطنية، ولا سيما من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF). وأعربت عن ترحيب حكومتها بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة والتابع للأمين العام وبالتوصيات الواردة فيه. فذاك التقرير يُقدم مساهمة قيِّمة من أجل إنشاء منظومة أمم متحدة أكثر قوة وأشد تماسكا في وسعها التصرف كشريك كامل فعال في التنمية على المستوى القطري.

٣٧ - وأضافت قائلة إن حكومة موزامبيق قد تطوعت كي تكون إحدى البلدان الثمانية الرائدة الأولى من أجل برنامج ''أمم متحدة واحدة''، الذي يهدف إلى ضمان قدر أكبر من التماسك والفعالية في جهود الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى القطري. وقد تم إنشاء آليات للتحرك بهذه العملية الرائدة في موزامبيق إلى الأمام بالاستناد إلى الخبرات المكتسبة من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. كما ستُنشأ عما قريب لجنة توجيهية للإشراف على هذه العملية ورصدها.

٣٨ - وسيُنشأ برنامج مشترك يشمل الوكالات المتخصصة وغير المتخصصة، والوكالات المقيمة وغير المقيمة، التي في وسعها أن تقوم بدور في عملية التنمية في موزامبيق، ولا سيما الوكالات التي ليست جزءا من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبدعم من حكومتها، ستُنشئ أسرة الأمم المتحدة مكتبا مشتركا للأمم المتحدة في موزامبيق. والتحدي الرئيسي هو التوفيق بين التكاليف والإجراءات الإدارية في وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بقصد تخفيض التكاليف. إذ ينبغي لهذه العملية الرائدة أن تزيد من نتائج التنمية إلى الحد الأقصى وأن تقلل من تكاليف المعاملات إلى الحد الأدنى، في ذات الوقت الذي تضمن فيه دور الحكومة الكامل في الملكية والقيادة في مجالات التخطيط والإدارة وفي المجال التنفيذي على المستويين الوطني والمحلي. فتعزيز دور المنسق المقيم سيساعد في تقديم نتائج ملموسة. وعلاوة على ذلك، ستكون الدروس المكتسبة من العملية الرائدة بمثابة مدخلات في العملية الحكومية الدولية وفي مقررات الجمعية العامة. وينبغي للأمم المتحدة أن تدعم تبادل الخبرات فيما بين البلدان الرائدة في برنامج ''أمم متحدة واحدة''ككل.

٣٩ - **السيدة مكليلان** (نيوزيلندا): قالت إن بلدها يدعم بقوة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأنه يلتزم بشدة بتحسين فعالية التنمية؛ وإنه يجب على الأمم المتحدة أن تعمل جاهدة على الاحتفاظ بجدواها عن طريق التكيف باستمرار مع عالم يتغير بسرعة واستمرارها في تقديم نتائج ملموسة في الميدان.

٤٠ - وأضافت قائلة إن الملكية الوطنية عنصر حساس في جميع الأنشطة الإنمائية. فينبغي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة الانسجام باطراد مع الأولويات والخطط الوطنية للبلدان النامية واستخدم خبراتها الوطنية حيثما أمكن ذلك. ومع أن لدى الأمم المتحدة الخبرات والمعارف التقنية اللازمة لدعم احتياجات تطوير القدرات لدى البلدان النامية، ينبغي تحديد هذه الاحتياجات وطلبها من جانب البلدان النامية الشريكة.

٤١ - ولا يمكن جعل العمليات الإنمائية أكثر فعالية بوجه الإجمال إلا من خلال جهود التنسيق المكثفة. وأعربت عن رغبة وفدها في رؤية منظومة أمم متحدة تتمتع بتنسيق داخلي أفضل وكذا بتنسيق مُحسّن مع الشركاء في التنمية،

بمن فيهم مؤسسات بريتون وودز، والجهات المانحة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. ولذلك يشجع وفدها أفرقة الأمم المتحدة القطرية على مواصلة أعمالها نحو هدف، ”توحيد الأداء“، حيثما كان ذلك مناسبا.

٤٢ - ولما كانت القيادة هامة بالنسبة لتحسين التنسيق على المستوى القطري، ينبغي تعزيز نظام المنسق المقيم بما يناسب من السلطة والمساءلة والموارد وإطار الرصد وآليات حل المنازعات.

٤٣ - وأعربت عن تأييد وفدها الكامل للحاجة إلى تحسين جودة المعونات كما أعربت عن الرغبة في إنشاء جهاز تنفيذي فعال يقدم في الميدان ما يُعادل قيمة الأموال المقدمة. ولما كانت زيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل والاعتماد عليه جوهرية، كان عدم التوازن المستمر بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية مدعاة للقلق. وأعربت عن دعم وفدها المساهمات المرنة غير المخصصة المتعددة السنوات.

٤٤ - وأضافت قائلة إن حقوق الإنسان هي في صلب جميع السياسات الإنمائية، وإن الحقوق والحريات الأساسية مهددة حيثما وجد الفقر. فالحاجة تدعو بوجه خاص إلى أن تعالج المساعدة الإنمائية حقوق أكثر الناس فقرا وأشدهم ضعفا. وأعربت عن التزام نيوزيلندا الراسخ بدمج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في جميع جوانب أعمال الأمم المتحدة. فهذه المبادئ ينبغي تعميمها باطراد في الأنشطة التنفيذية لوكالات الأمم المتحدة جمعاء.

٤٥ - واختتمت كلامها قائلة إن وفدها يُعلق أهمية كبرى على اختتام المداولات المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات في الدورة الحالية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنه يقف على استعداد للعمل مع اللجنة بشكل بنَّاء.

٤٦ - **السيد لي جنمين** (الصين): قال إن الجهود التي بُذلت خلال السنوات الثلاث المنصرمة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ والمتابعة للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قد حققت نتائج واضحة: فقد أصبحت أنشطة المساعدة أكثر تكيفا مع استراتيجيات التنمية الوطنية ومع الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتم خفض تكاليف تخطيط برامج المساعدة وإنجازها؛ كما تم تعزيز الجهود المبذولة لإدارة ومشاطرة المعارف فيما بين الصناديق والبرامج. بيد أنه لا يزال هناك عدد من النقائص في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك عدم التوازن في النسبة بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية؛ وعدم توفر التخطيط والتنسيق في بناء القدرات الوطنية؛ والدور غير الكافي الذي تقوم به الحكومات المستفيدة في تنسيق تخطيط المساعدة وتقديمها.

٤٧ - وأعرب عن أمل وفده في أن تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها كي يتسنى تحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي على الفور. كما أعرب عن تحبيذ وفده لوضع جداول زمنية وإنشاء آليات رصد من أجل تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية بالاستناد إلى مواعيد مستهدفة من أجل الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٨ - وأضاف قائلا إن الموارد الأساسية الكافية المستدامة التي يمكن التنبؤ بها إنما تضمن التنفيذ الفعال لمبدأ الملكية الوطنية. ففي السنوات الأخيرة، أخذ نصيب الموارد الأساسية من مستوى الموارد الإجمالية بالانخفاض في معظم برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها. وهذا الاتجاه النازل يمكن أن ينتقص بسهولة من الطابع المتعدد الأطراف الحيادي المنحى الذي تتصف به مساعدات الأمم المتحدة، وأن يؤدي إلى زيادة التنافس على مساهمات الموارد غير الأساسية، وأن يزيد من تكاليف إدارة الأموال. وأعرب عن تأييد وفده الكامل

للتحفظات الواردة في تقرير الأمين العام بهذا الشأن. فالحاجة تدعو إلى أن تقوم الصناديق والبرامج والوكالات في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي باستكشاف نُهج مبتكرة على وجه الاستعجال من أجل تحسين هيكل التمويل عن طريق زيادة نصيب الموارد الأساسية. وفي الوقت ذاته، ينبغي بذل الجهود للتقليل من الآثار السلبية للموارد غير الأساسية إلى الحد الأدنى عن طريق تعزيز التنسيق والتخطيط وعن طريق المرونة في استخدام مختلف وسائل تنسيق السياسات.

٤٩ - وينبغي لإصلاح أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية أن يُحسِّن من قدرة الأمم المتحدة على تلبية احتياجات البلدان المستفيدة بطريقة متكاملة ومرنة. كما ينبغي أن يحافظ هذا الإصلاح على قيادة وملكية البلدان المستفيدة وأن يضمن موافقة الحكومات المستفيدة ومشاركتها دون أي شروط أو نماذج محددة. وعلاوة على ذلك، ينبغي إعادة استثمار الوفورات الناجمة عن الإصلاح في برامج المساعدة. كما ينبغي إيلاء الانتباه لموضوع المساءلة عند تعزيز نظام المنسق المقيم.

٥٠ - وينبغي أيضا تعميم بناء القدرات الوطنية في أعمال الجهاز الإنمائي. وبطريقة أكثر استهدافا، بالتركيز بوجه خاص على استخدام عدد أكبر من الخبراء من البلدان المستفيدة ومساعدتهم في الوصول إلى أحدث التكنولوجيات. وبالإضافة إلى هذا، ينبغي إنشاء برامج عملية مستدامة لبناء القدرات على ضوء الاحتياجات المحددة وباستخدام قدرات البلدان المستفيدة.

٥١ - والتنوع المتزايد فيما بين البلدان النامية يقدم إمكانيات هائلة للتعاون بين بلدان الجنوب ومن الضروري استكشاف طُرق ووسائل جديدة لزيادة استغلال نواحي التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وفي الوقت ذاته، ينبغي إيجاد بيئة تُمكن من التعاون بين بلدان الجنوب عن طريق حل المشاكل العملية الناجمة عن الضمانات المالية غير الكافية وآليات التنسيق والإدارة التي تنقصها الكفاءة. وينبغي للأمم المتحدة أن تُحدد مجالات الأولوية بالنسبة للتعاون بين بلدان الجنوب وأن تضع خطط عمل استراتيجية تتطلع إلى الأمام كي تستخدمها البلدان النامية. وينبغي بذل الجهود لتحسين القدرات لدى آليات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة للتعاون بين بلدان الجنوب، وبخاصة التدابير العملية لتحسين دور اللجنة الرفيعة المستوى للتعاون بين بلدان الجنوب والوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينبغي أيضا اتخاذ إجراءات عملية لمعالجة مشكلة الموارد المالية غير الكافية للتعاون بين بلدان الجنوب ضمن منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عن ترحيب وفده بالتمويل المقدم من البلدان المتقدمة للتعاون بين بلدان الجنوب بموجب التعاون الثلاثي. واختتم كلامه قائلا إن الصين ما برحت مشاركا نشيطا في التعاون بين بلدان الجنوب وهي على استعداد للانضمام إلى البلدان النامية الأخرى في الجهود المبذولة للمضي في تعزيز هذا التعاون في المستقبل.

٥٢ - **السيدة يول** (النرويج): قالت إنه ينبغي إدراج توصيات مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الداعية إلى تماسك أمتن على نطاق المنظومة في الاستعراض الشامل للسياسات لعام ٢٠٠٧ الذي يجري كل ثلاث سنوات. وبالإضافة إلى هذا، فإن توصيات كثيرة من الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة تتعلق بالاستعراض وينبغي بحثها. كما يجب زيادة المساعدة الإنمائية زيادة كبيرة إن كان للأهداف الإنمائية للألفية أن تتحقق حتى عام ٢٠١٥. فالحاجة تدعو إلى أن تفي الجهات المانحة بالتزاماتها، بما في ذلك الالتزامات المقطوعة في توافق آراء مونتيري؛ والنرويج على استعداد للقيام بنصيبها وهي تحاول تخصيص ١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٣ - وأضافت قائلة إن كمية المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة ونوعيتها وإمكانية التنبؤ بها هي كلها مسائل رئيسية. أما عدم التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية فلا بد من تداركه. ولا بد أيضا من وضع حوافز من أجل إعادة توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية نحو التمويل الأساسي والإعلان عن التبرعات المتعددة السنوات التي يمكن التنبؤ بها. فمن شأن منظومة أمم متحدة تتصف بالمسؤولية والكفاءة أن تجتذب التمويل الأساسي، كما يجب على منظمات الأمم المتحدة أن تتجنب التبعثر والتنافس على الموارد. كما ينبغي تعميم إعلان باريس عن فعالية المعونة في منظومة الأمم المتحدة عن طريق إدراجه في الاستعراض.

٥٤ - وتابعت كلامها قائلة إنه ليس في وسع النرويج، كإحدى الجهات المانحة، الدفاع عن إنفاق أموال التنمية الضئيلة على جهاز تجده الحكومات المضيفة معقدا بلا ضرورة؛ فقد أُنفقت موارد كثيرة جدا على المصروفات البيروقراطية الدائمة بدلا من الأنشطة البرنامجية. فينبغي أن تهدف المفاوضات بشأن القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات كل ثلاث سنوات إلى ضمان بقاء الأمم المتحدة عنصرا فعالا في التنمية. ونظام المنسق المقيم حيوي من أجل ضمان أمم متحدة متماسكة متجاوبة على الصعيد القطري، ويجب أن ينظر إلى المنسق المقيم على أنه يمثل منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وأعربت عن ترحيب وفدها بالتقدم المحرز في وضع معايير أداء على نطاق المنظومة وإطار مساءلة من أجل المنسقين المقيمين. وزيادة ملكية الجهاز ككل، وتوظيف المنسقين المقيمين من وكالات أخرى، والفصل الواضح بين دوري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنسيقي والتنفيذي، هي أمور جوهرية بالنسبة لتعزيز شرعية المنسق المقيم. وأعربت عن دعم النرويج لتعزيز نظام المنسق المقيم عن طريق تقديم ما يناسب من السلطة والموارد والمساءلة، وكذلك عن طريق إطار مشترك للإدارة والبرمجة والرصد.

٥٥ - واستأنفت كلامها قائلة إن الدول الأعضاء عليها مسؤولية ضمان الإدارة الحكومية الدولية الفعالة التي تستجيب للطلبات الوطنية وتعزز الملكية الوطنية. وأعربت عن ترحيب النرويج بالجهود المبذولة من الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة في مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق لتسهيل التعاون والتماسك على المستوى القطري. وينبغي أن يستمر المجلس في التوفيق بين الممارسات وإزالة الضائقات الهيكلية. بيد أن هناك بعض المسائل التي تتطلب الانتباه على الصعيد الحكومي الدولي؛ فينبغي بحث التدابير لمعالجتها خلال المفاوضات المتعلقة بالاستعراض. كما ينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تنفذ توصيات استعراض عام ٢٠٠٤ المتعلقة بتعميم المساواة بين الجنسين؛ وأن تتحرك باتجاه مقترحات عملية كوضع ميزانيات تراعي المنظور الجنساني، وتتبع المخصصات، والبناء على الدروس المكتسبة، ومشاطرة أفضل الممارسات، ووضع معايير للرصد والأداء. وينبغي أن يضمن أيضا المنسق المقيم تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أنشطة المنظمة على المستوى القطري.

٥٦ - واتباع نهج قائم على أساس حقوق الإنسان إزاء التنمية سيعزز القدرات الوطنية على تنفيذ النواميس والمعايير في مجال حقوق الإنسان. أما دور منظومة الأمم المتحدة في التنفيذ على المستوى القطري فينبغي تحديده من خلال الاتفاقات مع الشركاء الوطنيين، وفقا للولايات المقررة. وحماية البيئة هي أيضا عنصر لا ينفصل عن التنمية المستدامة وينبغي الاعتراف بها على هذا النحو في الاستعراض.

٥٧ - وأضافت قائلة إن ظروف النزاع في فترة ما بعد الأزمة تتطلب العمل المنسق السريع. والحاجة تدعو إلى أن تضع الأمم المتحدة إطارا للاستجابة المتماسكة الفعالة لدعم الجهود الوطنية وللتعاون مع الشركاء. ومجموعات الوسائل المشتركة، كتقييم الاحتياجات لفترة ما بعد النزاع، هي

خطوة إلى الأمام تستحق الترحيب كما ينبغي للأمم المتحدة أن توطد شراكتها مع الجهات الفاعلة الأخرى، في هذا الصدد، كالبنك الدولي. كما تدعو الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتوضيح التنسيق، وتقسيم العمل، والقيادة، والتتابع، وتحديد الأولويات. وهناك حاجة أيضا إلى واسطة تمويل مرنة من أجل الفترة الأولى للإنعاش. وينبغي إيلاء المزيد من الانتباه للحد من أخطار الكوارث ولإدارة المنازعات في فترة ما بعد الأزمة، كما ينبغي أن يكون هناك تركيز أقوى على الوقاية بوجه عام.

٥٨ - وينبغي الاستمرار في تحسين الرصد والتقييم، كما ينبغي لجميع هيئات الأمم المتحدة التي لم تفعل ذلك بعد أن تعتمد نواميس ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (UNEG). وينبغي لمنظمات الأمم المتحدة أن تُحسِّن الإدارة المستندة إلى النتائج عند تخطيط البرامج والمشاريع بقصد تسهيل تقييم النتائج في الميدان. كما ينبغي إنشاء آلية لرصد الاستعراض التالي، بما في ذلك عن طريق أهداف محددة الزمن ومؤشرات واضحة.

٥٩ - **السيد آموروس نونييس** (كوبا): قال إنه ينبغي أن تحتفظ مختلف صناديق المنظمة وبرامجها ووكالاتها بكياناتها المنفصلة، وذلك بالنظر إلى نواحي القوة التي اكتسبتها على مر السنين. وأعرب عن عدم تحبيذ حكومته اعتماد أُطر إدارة أو برمجة مشتركة في الميدان. وأردف قائلا إن المناقشات الحالية في الجمعية العامة بشأن توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة ينبغي أن تستمر في المنتدى الذي تم الاتفاق عليه فعلا، مع الاحتفاظ بالنهج الشامل إزاء توصيات الفريق الرفيع المستوى، وذلك على النحو الذي اقترحته مجموعة الـ ٧٧ وبلدان عدم الانحياز.

٦٠ - وينبغي أن تتجلى في الأنشطة التنفيذية السياسات الوطنية والأولويات الإنمائية، مع احترام الولايات الممنوحة من الدول الأعضاء. وتنظر كوبا بقلق إلى ازدياد تأكيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الأنشطة التي لا تتصل مباشرة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ لا ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يُصبح متورطا في مهام تقوم بها وكالات أخرى في المنظومة.

٦١ - وأعرب عن قلق وفده أيضا بشأن ازدياد الموارد التكميلية المخصصة لحالات الطوارئ وللمسائل المهمة بالنسبة للجهات المانحة، في حين تغدو فيه الموارد الأساسية أو العادية أكثر ندرة. فينبغي توفير المساعدة الإنسانية، بموافقة البلد المعني، ولكن ليس بما يضر الغرض الرئيسي لصناديق المنظمة وبرامجها. وينبغي للبلدان المانحة أن توفر الموارد الأساسية الضرورية من أجل الأنشطة التنفيذية بطريقة دائمة مستقرة يمكن التنبؤ بها و، على وجه الخصوص، بدون قيد أو شرط. إذ لا ينبغي أبدا أن تعتبر الموارد التكميلية بديلا عن الموارد الأساسية. بل يجب تخصيص أموال محددة لدعم التعاون بين بلدان الجنوب، ولا سيما التعاون التقني والاقتصادي بين البلدان النامية. بيد أن التعاون بين بلدان الجنوب ينبغي ألا يحل محل التعاون بين الشمال والجنوب، كما ينبغي ألا يؤثر في الموارد الضئيلة المخصصة حاليا للأنشطة التنفيذية.

٦٢ - **السيد كومار** (نيبال): قال إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ينبغي أن تدعم أولويات التنمية المحلية، مع زيادة التركيز على بناء القدرات التقنية المحلية. فأنشطة بناء القدرات المستدامة تتوقف على تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين في الأنشطة الإنمائية. كما ينبغي جعل نظام المنسق المقيم أكثر كفاءة ومساءلة. ومن المهم أيضا احترام الأعراف الاجتماعية والحساسيات الثقافية للشعوب المحلية. كما ينبغي توجيه الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات نحو تعزيز التعاون الإنمائي البنَّاء والعريض القاعدة، يدعمه في ذلك تمويل كاف يمكن التنبؤ به. ويمكن تحقيق

الكفاءة التنفيذية والاستدامة والقدرة الإنتاجية في الأجل الطويل عن طريق الاستثمار في الهياكل الأساسية للتنمية، وتعزيز المؤسسات الاقتصادية، وإنشاء قاعدة تكنولوجية مجدية.

٦٣ - ويمكن أن يكون جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ذا شأن في تعجيل التعاون بين بلدان الجنوب وتوسيع نطاقه، بما في ذلك من خلال التعاون الثلاثي. وفي عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لخطة عمل بوينس آيرس فرصة جيدة لتوسيع قاعدة التعاون بين بلدان الجنوب.

٦٤ - **السيد ريز** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الأمم المتحدة ينبغي أن تركز على بناء القدرات. فإذا ما وُضعت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي في الاعتبار، لا بد وأن تكون الأولوية العليا هي مساعدة البلدان على بناء وتوطيد المؤسسات الديمقراطية لتعزيز الحكم الصالح كأساس للتنمية ولضمان فعالية المعونة في الأجل الطويل. كما ينبغي للدول الأعضاء أن تبذل كل جهد لبلوغ الأهداف التي حددتها لأنفسها في الإعلان بشأن الألفية. كما ينبغي لوكالات الأمم المتحدة الإنمائية أن تبذل جهودا خاصة، حيثما أمكن ذلك، لدعم البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى هذا الدعم. ومن المناسب التركيز على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشكل تعاوني خاص.

٦٥ - ولا بد للأعضاء من العمل جاهدين على زيادة التنسيق في الأنشطة الإنمائية. وقد تطوعت بلدان عديدة للعمل مع الأمم المتحدة في الاضطلاع ببرامج رائدة وطنية في إطار، ''أمم متحدة واحدة''، وذلك وفقا لتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة. كما ينبغي لأصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم البلدان ذاتها، والوكالات المشتركة، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، واللجان الإقليمية، أن يؤدوا أدوارا هامة في عملية تقييم صارمة. كما ينبغي أن يكون التركيز في قرار اللجنة المتعلق بالاستعراض على النتائج كي يتسنى الجمع بين المسائل المتعلقة بالموضوع والمسائل المتعلقة بالعملية في رؤية إنمائيةا متماسكة. وينبغي أن يكون القرار واضحا بشأن أهداف المنظمة والنتائج المتوقعة. كما ينبغي أن يكون من الواضح، كي تكون الوكالات موجهة نحو النتائج، أنه ينبغي ربط مواردها بالأداء البرنامجي.

٦٦ - **السيدة ميلز** (جامايكا): قالت إنه من الجوهري أن يُقيَّم بشكل صحيح أثر وفعالية مساهمة الأمم المتحدة في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية كي يتسنى للبلدان النامية قياس ما تحرزه من تقدم نحو تحقيق الأهداف والمقاصد الوطنية. ويمكن تسهيل تطوير القدرات من خلال زيادة استغلال الخبرات على المستوى الوطني، بما يتفق وهدف ضمان الملكية والقيادة الوطنيتين. فالاستمرار في هذا التركيز سيزيد بشكل ملموس من احتمالات الحد من تكاليف المعاملات.

٦٧ - والتمويل الأساسي المستقر الطويل الأجل الذي يمكن التنبؤ به هام كي يتسنى لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي الاضطلاع بمسؤولياته بشكل فعال فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وكون التمويل الأساسي في تناقص مستمر بالنسبة للتمويل غير الأساسي هو مسألة تثير القلق. وأعربت عن اتفاق جامايكا مع الأمين العام على أن الاعتماد على التمويل غير الأساسي يجنح أيضا إلى التأثير في إدراك دور الأمم المتحدة كشريك موثوق للحكومات الوطنية. وأردفت قائلة إن وفدها يحث الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المانحة، على زيادة مساهماتها غير مخصصة الغرض، اعترافا بالحاجة إلى زيادة كبيرة مستدامة في تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وأعربت أيضا عن تأييد جامايكا النداء الوارد في تقرير الأمين العام (A/62/253) الداعي إلى

تحسين شمول البيانات المالية على نطاق المنظومة، وتقيدها بالمواعيد، وجودتها، وإمكانية مقارنتها، فيما يتعلق بالإبلاغ المالي للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

٦٨ - كما ينبغي ألا يسبق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات أو أن يَحبَّه أي عملية أخرى ما لم تقرر ذلك الجمعية العامة. وينبغي التنسيق الكامل لدورات التخطيط الاستراتيجي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها مع دورة الاستعراض كي يتسنى تجنب تعقيدات غير ضرورية في المناقشات التي تجريها هياكل الإدارة المعنية. كما ينبغي زيادة التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة بناء السلام بقصد ضمان تحقيق الانتعاش الاقتصادي - الاجتماعي الطويل الأجل والأهداف الإنمائية الطويلة الأجل للبلدان الخارجة من النزاع. وينبغي أيضا زيادة التعاون والتنسيق مع مؤسسات بريتون وودز في تقديم المساعدة الإنمائية، وذلك وفقا لأولويات البلدان المستفيدة. وأعربت عن قلق وفدها بشأن جنوح منظومة الأمم المتحدة إلى اعتماد نُهج مشتركة في استجابتها للبلدان المتضررة بالكوارث الطبيعية أو المنازعات. فينبغي ألا يكون هناك أي محاولة للتقليل من شأن التحديات التي تواجهها البلدان في تلك الظروف باتباع النهج ذاته في الاستجابة إلى ظروف مختلفة جدا.

٦٩ - كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنسيق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري. وأعربت عن قلق جامايكا بشأن احتمال التخفيف من التركيز الإنمائي في المساعدة المقدمة من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وذلك لصالح تعزيز آليات التنسيق في الميدان. فالجهود الرامية إلى تحقيق التماسك على نطاق المنظومة ينبغي أن تركز على الكيفية التي يمكن بها تحسين الآليات الموجودة واستخدامها إلى الحد الأقصى كي يتسنى تجنب التداخل والازدواجية غير الضروريين. ولقد أثبتت المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمليات التقييم القطرية المشتركة فائدتها بوجه خاص في تعزيز التعاون والتنسيق في الميدان. ومن الضروري التداول بعناية بشأن المسائل المتعلقة بالتماسك بغية ضمان عدم الانتقاص من الفعالية الإجمالية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

٧٠ - كما ينبغي أن يُقدم الاستعراض مزيدا من الإرشاد بشأن الكيفية التي يمكن بها لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أن يُسهم في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وذلك كتكملة للتعاون الدولي من أجل التنمية. كما أن تركيز اللجنة على أكثر البلدان ضعفا وغبنا ينبغي ألا ينتقص من كون البلدان النامية، ككل، في حاجة إلى دعم ومساعدة من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بأكمله. كما ينبغي أن يراعى عند التركيز على التنمية الاقتصادية - الاجتماعية انعدام المساواة بشكل خطير، الذي ما برح موجودا ضمن البلدان والمناطق وفيما بينها.

٧١ - **السيد تاراجو** (البرازيل): قال إن خبرة البرازيل تتصف بعدد من مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب في مختلف الميادين، بما فيها الزراعة، والإدارة المالية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والوقود الحيوي، والرياضة، وفي مختلف المناطق. ومما شجع هذا التبادل المثمر في المعارف والخبرات علاقات البرازيل الثقافية والتاريخية والجغرافية والسياسية المتأصلة في بلدان عديدة مختلفة.

٧٢ - أما على المستوى الثنائي، فقد صُمم تعاون البرازيل التقني كي يسهم في الأهداف الوطنية وهو يتجلى في مشاطرة الخبرات والمؤهلات عن طريق تقديم التقنيين والخبراء الاستشاريين، وترويج الدورات التدريبية، وبناء القدرات الفنية، ووهب المعدات. وفي حين أن تعاون البرازيل التقني موجه إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، فهو

يتضمن أيضا منافع التعاون مع البلدان الأخرى المتوسطة الدخل. والبرازيل منفتحة، في هذا الصدد، على الشراكات الإنمائية مع بلدان الجنوب الأخرى، بما في ذلك من خلال المبادرات الثلاثية. وأعلن عن عقد حكومته مؤخرا اتفاقات تعاون مع أنغولا، وبوركينا فاسو، والكونغو.

٧٣ - أما على المستوى المتعدد الأطراف، فيقوم صندوق مجموعة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا (IBSA) بالمساعدة في تنفيذ مشروع إنمائي زراعي في غينيا - بيساو ومشروع لجمع النفايات الصلبة في هايتي كما يسعى، بالتعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب، إلى تقديم نماذج جديدة من أجل عرض المشاريع وتصميمها وإدارتها ورصدها. والجانب الرئيسي في هذا هو تحسين إدارة الميزانية من خلال أساليب أكثر اقتصادا لاستخدام الخبراء الاستشاريين الأجانب. وأعرب عن رغبة البرازيل في مواصلة تعاونها المثمر مع الوكالات المتعددة الأطراف في بلدان ثالثة في تنفيذ مشاريع مشتركة. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وقّع كل من البرازيل والبنك الدولي على أول عقد بين مؤسسة مالية دولية وبلد نام للمشاركة في تمويل مشروع في بلد نام آخر.

٧٤ - واختتم كلامه قائلا إن عقد مؤتمر للأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب سيدعم الجهود الدولية المبذولة لتكوين حدود هذا التعاون ووسائطه. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب وفده بعرض الأرجنتين استضافة هذا المؤتمر.

٧٥ - **السيد بونكرازين** (تايلند): قال إن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية يجب أن تلبي الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية بطريقة مرنة متماسكة وذلك وفقا لاستراتيجياتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية. كما أكد أهمية فعالية المعونة، والإدارة المستندة إلى النتائج والمساءلة، على النحو المحدد في إعلان باريس عن فعالية المعونة، وكذلك أهمية تنسيق وتوفيق مساعدات الأمم المتحدة مع المساعدات الإنمائية الأخرى. ويمكن تنفيذ مفهوم ''أمم متحدة واحدة'' ليس في شكله، لكن فيما يستطيع أن يقدمه للبلدان المستفيدة. واعترف بأن نظام المنسق المقيم له دور رئيسي عليه أداؤه في عمل منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، لكنه شدد على أهمية الملكية والقيادة الوطنيتين في عمليات التنمية الوطنية.

٧٦ - ولاحظ الزيادة الكبيرة في المعاملات بين بلدان الجنوب، والارتفاع المستمر في التعاون الإقليمي والأقاليمي بين بلدان الجنوب، وزيادة تدفقات المساعدات بين بلدان الجنوب بشروط تسهيلية حتى ٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٦ (A/62/295، الفقرة ٣٣)، فقال إن التعاون بين بلدان الجنوب هو نهج فعال لإدارة مسائل التنمية عبر الوطنية المعقدة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٧ - وأضاف قائلا إن تايلند ما برحت تنفذ برامج التعاون بين بلدان الجنوب منذ عام ١٩٧٥ وما برحت تطور دورها كإحدى الجهات المانحة الناشئة طوال ما يزيد عن نصف عقد من الزمان. ففي عام ٢٠٠٥، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية لتايلند ٠,١٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وهو مستوى يمكن مقارنته مع المستوى المقدم من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). وتعمل تايلند بشكل وثيق مع جيرانها للتقليل من الثغرات الإنمائية فيما بين الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN). فقد قدمت ما يزيد عن ١٠ ملايين دولار على شكل تعاون تقني ثنائي إلى البلدان المجاورة وحوالي ١٢٣ مليون دولار من أجل مشاريع النقل. وتضم حاليا مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات (BIMSTEC) ١٣ مجالا رئيسيا. وقد بدأت في عام ٢٠٠٤ مفاوضات بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة تابعة

للمبادرة الآنفة الذكر. كما تشاطر تايلند أفضل الممارسات في مجالات مثل الصحة والإدارة مع مناطق أخرى.

٧٨ -وتابع كلامه قائلا إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. فمؤسسة ماي فا لوانج تعمل على استصلاح الغابات المنضَّبة، واستبدال زراعة الخشخاش بخطط محاصيل بديلة، والقضاء على تجهيز المخدرات والاتجار بها واستهلاكها في مقاطعة دوا تونج الشمالية. كما تشاطر تايلند المعارف مع حكومة أفغانستان، بغية الحد من زراعة الخشخاش هناك؛ وتعزز دورها كجهة مانحة ناشئة عن طريق إنشاء برنامج الشراكة القطرية بين تايلند وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١.

٧٩ - فالتعاون بين بلدان الجنوب يجب ألا يحل محل التعاون والمساعدة بين الشمال والجنوب، أو أن يكون مقصورا على شراكات فيما بين الدول. فلا بد للأمم المتحدة من أن تعزز ليس التعاون فيما بين بلدان الجنوب فحسب، بل أيضا التعددية الحقيقية، والشراكات الإدماجية، والإجراءات الحسنة التنسيق لاستغلال الموارد في الجنوب. كما يجب على الأمم المتحدة أن تعمل كميسِّر في إيجاد عمليات نقل منظمة للتخطيط التقني والمالي من أجل الجهات المانحة الناشئة في الجنوب. ولها ايضا دور رئيسي عليها القيام به في تنسيق وتوفيق التعاون الإنمائي، بقصد تحقيق المساءلة، والتماسك، والنتائج الإنمائية القصوى من الجهات المانحة القديمة والجديد على حد سواء.

٨٠ - **السيد ميشكورودني** (بيلاروس): قال إن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية هي عنصر رئيسي في إصلاح المنظمة، بالنظر إلى أن هذا الإصلاح يؤثر في مصالح جميع البلدان، ولا سيما بلدان البرنامج. وأعرب عن تحبيذ وفده الإصلاحات المرشدة القادرة على التعزيز الفعلي لقدرة المنظمة على التصدي للتحديات الماثلة؛ وعن اعتقاد وفده أيضا بضرورة احتفاظ حكومات البلدان المستفيدة بالدور القيادي في تنظيم أنشطة برامج الأمم المتحدة في بلدانها.

٨١ - وأضاف قائلا إنه من المستحسن اتخاذ نهج متوازن بشأن إدخال نماذج عمل موحدة على الصعيد القطري. فعلى سبيل المثال، وفي بلدان مثل بيلاروس، حيث يوجد عدد قليل من وكالات الأمم المتحدة، فإن ''فريق قطري صغير'' هو أجدى من ''فريق قطري واحد''. وفي الوقت ذاته، من الواضح أن البلدان ذات النُظم الاقتصادية التي تمر بفترة انتقالية تحتاج إلى وسائل مختلفة تماما عن وسائل أقل البلدان نموا.

٨٢ - فالإصلاح ينبغي ألا يعيق تنفيذ الهدف الأساسي للأنشطة التنفيذية، وهو المساعدة الإنمائية. وينبغي للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة لبلدان البرنامج من أجل بناء القدرات في ميادين حقوق الإنسان والإدارة الجيدة، فقط عندما تطلب تلك البلدان ذلك. فمن غير المقبول محاولة العمل بمعايير تمييزية ضد البلدان المستفيدة من المساعدة الدولية، بالاستناد إلى عمليات تقييم لفعالية سياساتها الاقتصادية الوطنية, ونظام الحكم في الدولة ونظام حقوق الإنسان.

٨٣ - وتابع كلامه قائلا إن وفده يؤكد أهمية المساعدة في تعزيز أمن الطاقة. فبالنظر إلى العجز المتزايد في موارد الطاقة والتهديد الماثل في تغير المناخ، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى تزويد بلدان البرنامج بالمساعدة المطلوبة لتوسيع حصولها على مصادر الطاقة البديلة والتكنولوجيات الجديدة في ذاك المجال.

٨٤ - وأعرب عن ترحيب وفده باعتماد الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ بتوافق الآراء. وأردف قائلا إن قرار مجلس إدارة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الشأن وتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ إنما يقدمان أساسا جيدا من أجل المفاوضات بشأن حل جديد يتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٨٥ - كما ينبغي للقرار الجديد أن يحتفظ بالطابع العالمي الطوعي المنحي للأنشطة التنفيذية، وبما تتصف به من حياد وتعددية، وكذلك بقدرتها على تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة بطريقة مرنة، ووفقا للسياسات والأولويات المتغيرة لتلك البلدان.

٨٦ - فالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو مجال مشجع لم يحقق بعد كامل إمكانياته. وثمة طريقة لزيادة هذا التعاون قد تكون في إنشاء قاعدة بيانات اقتصادية موحدة بين بلدان الجنوب، يمكنها أن تيسر الاتصالات فيما بين البلدان النامية بشأن مسائل التجارة والاستثمار. ولذلك فإن وفده يطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النظر في تقديم المساعدة من أجل إنشاء قاعدة البيانات هذه. ولتطوير التعاون بين بلدان الجنوب، سيكون من الضروري استخدام منظومة الأمم المتحدة بشكل أكثر انتظاما واتساقا، وبشكل خاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما ينبغي إدراج تنمية التعاون بين بلدان الجنوب في البرامج الإقليمية ودون الأقاليمية والقطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٨٧ - **السيد سول كيونج - هون** (جمهورية كوريا): قال إن كون الاستعراض الحالي الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات يجري في منتصف الطريق بين الاعتماد والموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إنما يجعله مجد بوجه خاص. وأعرب عن ثقته في أن تعزز نتائج الاستعراض الجهود المبذولة لبلوغ تلك الأهداف.

٨٨ - وأضاف قائلا إنه مع الترحاب بزيادة التمويل الإجمالي لمنظومة الأمم المتحدة، فإن عدم التوازن الذي يزداد اتساعا بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية هو أمر يثير القلق. ومن المهم معرفة السبب في انجذاب البلدان المانحة أكثر إلى التمويل غير الأساسي واستكشاف الطرق لزيادة كفاية الموارد غير الأساسية والموارد التكميلية وإمكانية التنبؤ بها في الأجل الطويل. فالتخطيط الاستراتيجي والإدارة المستندة إلى النتائج، إلى جانب المساءلة والشفافية عبر منظومة الأمم المتحدة، لا بد وأن يؤديا في نهاية المطاف إلى زيادة الالتزامات بالموارد الأساسية والعادية.

٨٩ - وسيتوقف نجاح الجهود الإنمائية على مدى تعزيز قدرات البلدان النامية. فالقدرة الإنمائية تضم مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية. وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ينبغي أن يكونا جزءا لا يتجزأ من التنمية. وعلاوة على ذلك، وبالإضافة إلى الملكية والقيادة الوطنيتين، ينبغي زيادة استخدام النُظم الوطنية وخبراتها وموظفيها عند تنفيذ البرامج الإنمائية.

٩٠ - ولا يمكن تنفيذ الخطة الإنمائية بشكل فعال بدون المشاركة الكاملة من جانب المرأة في جميع جوانب التنمية. فالتعليم والتكافؤ في الفرص بالنسبة للمرأة هما شرطان جوهريان للتنمية. وأعرب عن دعم وفده في هذا السياق لتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن تعميم المنظور الجنساني وتمكين المرأة، وذلك بشكل أكثر قوة. كما أعرب عن ترحيبه بتحقيق المساواة بين الجنسين فيما بين المنسقين المقيمين.

٩١ - وتابع كلامه قائلا إن نظام المنسق المقيم هو جزء لا يتجزأ من عملية التنمية من منظور ''الإنجاز كأمم متحدة واحدة''، على المستوى القطري. وأعرب عن تأييد وفده لتوصيات الأمين العام الرامية إلى تعزيز نظام المنسق المقيم من

خلال عملية انتقاء أكثر صرامة وتنافسا، ونظام تدريبي أكثر قوة، وإطار مساءلة شامل (A/62/253، الفقرة ٤٢ (ي))، والاعتراف بالحاجة إلى تحديد أفضل لدوري المنسق المقيم والممثل المقيم التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المرجع ذاته، الفقرة ٣٩).

٩٢ - واختتم كلامه قائلا إن جمهورية كوريا، بوصفها أحد بلدان التنمية الناشئة، تعي تماما أهمية التعاون بين بلدان الجنوب. ولاحظ أن معدل النمو الأخير في الناتج المحلي الإجمالي فيما بين البلدان النامية قد تجاوز المعدل الوسطي العالمي، وأن التجارة بين بلدان الجنوب تتوسع بشكل أسرع من تدفقات التجارة الأخرى، وأن تدفقات رأس المال فيما بين البلدان النامية قد ازداد أيضا بشكل أسرع من التدفقات بين الشمال والجنوب، فقال إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات ينبغي أن ييسر الدعم المتعدد الأطراف على نطاق المنظومة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٩٣ - **السيد كيم إن ريونج** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن التعاون بين بلدان الجنوب يُمكِّن البلدان النامية من تعزيز التضامن فيما بينها وتحقيق التنمية المستدامة عن طريق الاعتماد على الذات؛ وإن من شأن الجهود المبذولة لتعزيز هذا التعاون - مثل الاستراتيجيات وبرامج العمل المعلن عنها في مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي لعام ٢٠٠٥، ومؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب، ومؤتمر القمة الرابع عشر لحركة عدم الانحياز - أن تخفف من الآثار السيئة الناجمة عن البيئة الاقتصادية في العالم وأن تجهز البلدان النامية بشكل أفضل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩٤ - وأضاف قائلا إن التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية قد قدم دفعا جديدا للعلاقات الاقتصادية الدولية في السنوات الأخيرة. فينبغي للأمم المتحدة أن تدعم جهود البلدان النامية لتعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي. وأعرب عن تأييد وفده توصية اللجنة الرفيعة المستوى للتعاون بين بلدان الجنوب، في دورتها الخامسة عشرة، التي تدعو إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لخطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني بين البلدان النامية. ومن المهم أيضا تعزيز دور الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب كمركز تنسيق للتعاون بين بلدان الجنوب؛ وتحسين الاستراتيجيات والآليات من أجل هذا التعاون ضمن منظومة الأمم المتحدة؛ وتشجيع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على تعميم الدعم المقدم للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أنشطتها العادية؛ وزيادة المساعدة الدولية من أجل تنفيذ المبادرات المتصلة بالتعاون بين بلدان الجنوب.

٩٥ - واختتم كلامه قائلا إن حكومته ما برحت، طوال السنوات العشر الماضية، وكجزء من الجهود الجارية لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، وبالتعاون الوثيق مع صندوق بيريز - جيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية (PGTF) ومع الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب، تدرب الخبراء من البلدان النامية في آسيا وأفريقيا في ميادين مثل الزراعة، والعلوم، والتكنولوجيا، وموارد المياه، والطاقة المائية الصغيرة النطاق والمتوسطة النطاق.

٩٦ - **السيد صبري** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)): قال إن التعاون بين بلدان الجنوب يمكن أن يكون تكملة هامة للتعاون بين الشمال والجنوب وإن التعاون الصناعي بين بلدان الجنوب يمكن أن يكون مفيدا بوجه خاص. فالجنوب أصبح لاعبا رئيسيا في الصناعة والتجارة العالميتين. ونصيبه من الصناعات التحويلية في العالم قد تضاعف تقريبا منذ عقد الثمانينات كما ازداد نصيبه من

التجارة العالمية من ٢٩ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٣٧ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي هذه الأثناء، أخذت التجارة بالتوسع بين بلدان الجنوب بنسبة ٧ في المائة في السنة تقريبا.

٩٧ - وأضاف قائلا إن تغييرات أساسية في الصناعات التحويلية في العالم تُعزز الأسباب الموجبة للتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب. فالصناعات التحويلية أصبحت دولية من خلال نقل الصناعات الكثيفة العمالة، والاستعانة بمصادر خارجية، واستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. بيد أنه في حين ظهرت بلدان نامية ديناميكية قليلة في الاقتصاد العالمي، تعرضت بلدان نامية أخرى، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلى التهميش. ومن شأن التعاون الصناعي بين بلدان الجنوب المساعدة في ضمان مشاطرة الفوائد المتأتية عن النظام الجديد للصناعات التحويلية في العالم بشكل أوسع نطاقا.

٩٨ - وأعلن عن التزام اليونيدو بتجديد جهودها للسعي إلى تعاون فعال بين البلدان النامية، بما في ذلك من خلال إنشاء مراكز للتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب للحفز على إقامة شراكات ذات منفعة متبادلة بين البلدان النامية الأكثر تقدما من الناحية الصناعية وبين أقل البلدان نموا.

٩٩ - وسيركز أول مركز من هذا النوع، وقد أنشئ في الهند في شباط/فبراير ٢٠٠٧، على ستة مجالات صناعية رئيسية ذات وجهة ريفية وحضرية، ويعزز التعاون القائم بين بلدان الجنوب وبين اليونيدو والهند. ففي الشهر السابق، وقّعت كل من اليونيدو والصين على اتفاقات بشأن إنشاء مركز ثان في بيجين وبشأن إنشاء مركز دولي للطاقة المتجددة في الصين لتعزيز التعاون بشأن الطاقة المائية، والطاقة الريحية، وتكنولوجيات الكتلة الحيوية بين الصين وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بوجه خاص. وتقوم حكومتا الصين والهند بتقديم تمويل كبير لذينك المركزين كجزء من التزامهما بضمان نشر فوائد النمو الصناعي بشكل أوسع نطاقا. ومن المقرر إقامة مراكز أخرى في البرازيل، ومصر، وجنوب أفريقيا.

١٠٠ - وأَبْرَزَ مجالين آخرين للتعاون بين بلدان الجنوب هامين بالنسبة لولاية منظمته، فقال إنه مما يسر اليونيدو أن تكون شريكا في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية (TICAD)، الذي يؤدي دورا هاما في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب. وأعرب عن تطلع اليونيدو إلى أداء دور نشيط في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية الأفريقية في عام ٢٠٠٨.

١٠١ - ويتضمن المجال الثاني دعم جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي. وإحدى هذه المبادرات تتمثل في برنامج تعزيز الجودة التابع لمنظمته بالاشتراك مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU). ويقوم هذا البرنامج، الذي يتلقى دعما ماليا كبيرا من الاتحاد الأوروبي، على أساس أن العالم النامي، ولا سيما أقل البلدان نموا، لن يستفيد من العولمة وتحرير التجارة ما لم تتوفر لديه منتجات يمكن تصديرها قادرة على المنافسة. كما أن حجم النظم الاقتصادية الصغير نسبيا في الاتحاد المذكور قد جعل من الأكثر جدوى من حيث التكلفة إنشاء معايير ونظم اعتماد إقليمية وليس وطنية. فالعمل بهذه الطريقة يُساعد في زيادة التعاون بين بلدان الجنوب، ولا سيما في إيجاد نُظم سلاسل الإمداد من أجل المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم في الصناعات القائمة على الزراعة.

١٠٢ - وأعلن عن التزام اليونيدو بالعمل بشكل وثيق مع الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب بقصد تعزيز التعاون الصناعي بين بلدان الجنوب وأنها ستواصل، بما يتفق والإرشاد المقدم من هيئات وضع السياسات وولايات الأمم المتحدة، توطيد أنشطتها من أجل تعزيز التعاون بين بلدان

الجنوب، مع التركيز على الكيفية التي يمكن بها إفادة أقل البلدان نموا.

١٠٣ - ولفت النظر أخيرا إلى منشور صدر مؤخرا عن اليونيدو بعنوان، ''التنمية الصناعية، والتجارة، والحد من الفقر، عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب''، يمكن الحصول عليه من موقع اليونيدو على الشبكة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.